معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية

د/ نسمة مسعودان

جامعة باجي مختار عنابة

messaoudene.nesma@live.fr>

الملخص:

إن البحث العلمي على اختلاف أنواعه واختلاف مجالاته في الحياة أصبح ضرورة من ضرورات الحياة المعاصرة ومطلبا أساسيا من مطالب تطور ا لمجتمع وتحقيق التنمية الشاملة ، ولما كانت الجامعة كما قلنا سابقا تلعب دورا متميزا في ممارسة البحث العلمي باعتبارها المؤسسة الرسمية الأولى لإجراء البحوث، فان نجاح البحث العلمي في حرم الجامعة يتوقف على كثير من العوامل والإمكانيات المادية و البشرية للجامعة على غرار الباحث العلمي ومخابر البحث والمكتبات ، لأجل هذا نلاحظ أن الجامعة الجزائرية تسعى سعيا حثيثا لتوفير المناخ المناسب والمشجع للقيام بالبحث العلمي ، رغم حداثة بعض الجامعات وبالتالي حداثة بعض مخابر ومراكز البحث العلمي التابعة لها، هذا يعني أن هناك جهود ملموسة من اجل خلق مجالات بحثية علمية متطورة ولكن في الوقت نفسه هناك العديد من المعوقات التي تحد من مسيرة هذا التطور.

الكلمات الدالة: البحث العلمي، الجامعة الجزائرية، معوقات البحث، الإنتاج العلمي.

Summary:

The scientific research of different types and different fields in life has become a necessity of contemporary life and a prerequisite of the demands of the development of society and achieve comprehensive development, and since the university as we said previously play a distinct role in the practice of scientific research as the first official institution to conduct research, Scientific research in the university campus depends on many factors and the material and human resources of the university, such as scientific researcher, research laboratories and libraries, for this we note that the University of Algeria is striving to provide a climate conducive to scientific research, despite the recent Some universities and therefore the novelty of some laboratories and scientific research centers affiliated with it, this means that there are concrete efforts to create advanced scientific research areas, but at the same time there are many obstacles that limit the march of this development.

Keywords: Scientific Research, University of Algeria, Research Obstacles

المقدمة:

إن البحث العلمي على اختلاف أنواعه واختلاف مجالاته في الحياة أصبح ضرورة من ضرورات الحياة المعاصرة ومطلبا أساسيا من مطالب تطور المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة، ولما كانت الجامعة كما قلنا سابقا تلعب دورا متميزا في ممارسة البحث العلمي باعتبارها المؤسسة الرسمية الأولى لإجراء البحوث، فان نجاح البحث العلمي في حرم الجامعة يتوقف على كثير من العوامل والإمكانيات المادية والبشرية للجامعة على غرار الباحث العلمي ومخابر البحث والمكتبات، لأجل هذا نلاحظ أن الجامعة الجزائرية تسعى سعيا حثيثا لتوفير المناخ المناسب والمشجع للقيام بالبحث العلمي، رغم حداثة بعض الجامعات وبالتالي حداثة بعض مخابر ومراكز البحث العلمي التابعة لها، هذا يعني أن هناك جهود ملموسة من اجل خلق مجالات بحثية علمية متطورة ولكن في الوقت نفسه هناك العديد من المعوقات التي تحد من مسيرة هذا التطور.

1- لمحة عن تطور البحث العلمي في الجامعة الجزائرية :

يعتبر البحث العلمي أحد الوظائف الثلاث التي يستند إليها التعليم الجامعي المعاصر، وإن ازدهار البحث العلمي في أي مجتمع وثيق الصلة بازدهار التعليم الجامعي على وجه الخصوص، والبحث العلمي في الجزائر تطور بتطور الجامعة الجزائرية، وسبق وأن ذكرنا أن الجامعة الجزائرية مرت بالعديد من المراحل تبنت في بدايا تها الأولى قضية التعليم وحسب، وعلى اعتبار أن البحث العلمي هو أساس التنمية تم إدراجه في سلم أولويا ت وبذلك عرف البحث العلمي في الجامعة الجزائرية العديد من المراحل نوجزها فيما يلي:

المرحلة الأولى: لم يكن بالجزائر غداة الاستقلال ميدان بحث، وكان عدد الأساتذة والطلبة قليل جدا، ففي سنة 1963م لم تمنح جامعة الجزائر الوحيدة آنذاك إلا 93 شهادة تخرج، وكانت السياسة الجزائرية آنذاك منصبة على تكون معلمي السلك الابتدائي وأساتذة التعليم الثانوي، كما كانت مراكز ومحطات البحث القليلة تعتمد في توجيهها كليا على فرنسا ، وقد أدت هذه المرحلة الانتقالية إلى إنشاء هيئة التعاون العلمي و م تؤسس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلا سنة 1970م أملا في الجمع بنجاح بين التعليم العالي والبحث العلمي وبعد عام من ذلك تم إقرار إصلاح التعليم العالي بهدف رفع مستوى البحث العلمي، وفتح الجامعة على اهتمامات القطاع الاقتصادي والاجتماعي واكتشاف واقع المحيط الخارجي.

المرحلة الثانية: استطاعت الجزائر سنة 1973م من إنشاء المجلس الوطني للبحث ، الذي تتمثل مهمته الأساسية في كونه هيئة تجمع بين الباحثين والجامعيين في كل الاختصاصات والقطاعات التي يعنيها البحث العلمي ، وكان هذا الجهاز مدعما بالمنظمة الوطنية للبحث ، التي كانت بمثابة الجهاز التنفيذي منظمة التعاون العلمي له، والتي أنشأت إثر المرسوم الوزاري في 01/02/1974 لكي تعوض الجزائري الفرنسي المنحلة، وكانت مهامها تتمثل في:

- المساعدة في انطلاق البرامج البحثية.
- المساعدة في التكوين العالي في مجالات التخصص .
- تعمل على تنظيم الندوات العلمية.
- تعمل على تنظيم تربصات في الخارج.
- تعمل على مساعدة الباحثين في الإسهام في الندوات العالمية.
- تعمل على تمويل المشروعات العلمية فمثلا مولت ما بين 56 (1977-1975)مشروعا منها 30 في العلوم الدقيقة والطبيعية و 16في العلوم الطبية و 10في العلوم الاجتماعية ، ووصلت نفقا تها في هذه السنوات إلى 4834000دج.[1]

غير أن المجلس الوطني للبحث باعتباره هيئة استشارية للتوجيه لم يتمكن من أداء وظيفته، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب هي:

- أن هذا المجلس يخضع في تكوينه لتمثيل فسيفسائي غير متعادل وغير واضح الأدوار فبالإضافة إلى الباحثين الجامعيين هناك مدراء الوزارات والحزب و المنظمات الجماهيرية، ولهذا النمط من التمثيل فعالية محدودة فهو يجمع بين هيئات تختلف في اهتماماتها ووظائفها.
- لم يكن البعض من " الممثلين" يهتم سوى بجلسات الافتتاح والاختتام، وقد يحدث أن يغيب المعنيون بالقطاع الذي عقدت من أجله دورة استثنائية مما يؤكد نقص العلاقة بين المؤسسة الجامعية من جهة وبين هياكل البحث العلمي وقطاعات الإنتاج من جهة أخرى.
- تطغى الإجراءات الإدارية التي لها أولوية على إجراءات البحث .
- تناقص المردود الاقتصادي للبحث العلمي وارتفاع النفقات فقد بلغت ميزانية البحث ا لبحث العلمي سنة 62 – 1978 مليون دينار جزائري[2].

وإذا حاولنا الاطلاع على وضعية البحث في العلوم الاجتماعية في هذه المرحلة نجد أن أنه كان لها نصيب من الاهتمام حيث كان لها بعض المراكز البحثية والتي أنشأ تها المنظمة الوطنية للبحث، فقد كان هناك مركزان بحثيان مختصان بالعلوم الاجتماعية ، على الرغم من أن المراكز البحثية الأخرى قد تتطرق إلى العديد من المظاهر الاجتماعية ، والمركزان المختصان هما:

- **مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي** : أنشئ في نوفمبر 1974 والذي يمكن أن نلخص ميادينه في أنه يحاول دمج الجامعة في النشاطات الملموسة للتنمية الوطنية مع ربط البحث التطبيقي في إطار التطور الاقتصادي والاجتماعي .
- **مركز الأبحاث الانثروبولوجية وما قبل التاريخية والاثنوغرافية**: يهدف أساسا إلى دراسة ثقافية الشعب الجزائري من خلال اتجاهين أساسيين هما: تكوين ودراسة الوثائق الثقافية للشعب الجزائري منذ المرحلة ما قبل التاريخية حتى المرحلة الحالية، مع دراسة عدد من الظواهر الاجتماعية الحالية التي تظهر فيها خاصة المتغيرات الناتجة عن تطور المجتمع الجزائري وإلى غاية 1978 كان عدد موضوعات البحث في العلوم الاجتماعية المسجلة في المراكز التابعة لها بلغ 55 موضوعا تتوزع حسب الاختصاصات كما وقد بلغ عدد الباحثين في العلوم الاجتماعية **98** من بينهم **18** من الأجانب، أغلبهم من مستوى الأساتذة المساعدين المتربصين، ويذكر أنه في جامعة وهران وقسنطينة وعنابه فضلا في عن بعض المراكز الأخرى لا يوجد أي أستاذ بروفيسور العلوم الاجتماعية ، باستثناء أستاذان محاضران في جامعة وهران[3]

المرحلة الثالثة: في سنة 1982 تبنت الدولة سياسة جديدة لتنمية قطاع البحث الحساس – الطاقة النووية، الطاقات المتجددة – وذلك بإنشاء مركز خاص بهذه المهمة تحت اسم – محافظة الطاقات الجديدة – وتضم تحت وصايتها كل من مركز العلوم و التقنيات النووية ومركز البحث في الطاقات المتجددة التابعان أصلا للمنظمة الوطنية للبحث العلمي، وتم في نفس السنة حل هذه الأخيرة وتحويل ممتلكاتها و نشاطاتها إلى جهات أخرى.

المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة تعزز البحث العلمي بإنشاء هيكل جديد، فوفقا لمرسوم رقم 159-84 المؤرخ في 7 يوليو 1984 تم **إنشاء محافظة البحث العلمي و التقني** تتمثل المهمة العامة للمحافظة في المساهمة في السياسة الوطنية للبحث العلمي والتقني و دعم الاستقلال التكنولوجي، تضطلع المحافظة في إطار مهمتها العامة السالفة الذكر بما يأتي:

- ✓ تحضر العناصر التي تساهم في تحديد الأهداف الوطنية للسياسة العلمية والتقنية .

- ✓ تعد بالاتصال مع جميع القطاعات والمشاريع التمهيدية لمخططات البحث العلمي والتقني السنوية والمتعددة السنوات، قصد إدماجها في المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ تعد بالاتصال مع جميع القطاعات المعنية و المشاريع التمهيدية لمخططات الإعلام العلمي والتقني و برامجه ، وتسهر على تطبيق المخططات المتعددة ومتابعتها .
- ✓ تنسق وتراقب برامج البحث وتقترح أي إجراء من شأنه أن يساعد على حسن سير البرامج المذكورة .
- ✓ تقترح أي إجراء من شأنه أن يطور البحث العلمي والتقني وتنميته في مختلف ميادين العلوم والتكنولوجيا .
- ✓ تشجع النشاط الإبداعي الوطني وتتلقى من أي هيئة معنية جميع المعلومات التي تخص الأعمال وبرامج العمل في مجال الإبداع والملكية الصناعية.
- ✓ تدرس المحافظة وتقترح الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لتطوير أعمال البحث العلمي والتقني وهياكله وتراقب ذلك .
- ✓ تساهم المحافظة حسب الأساليب المحددة في تنمية العلاقات الدولية في مجال عملها .

المرحلة الخامسة: في سنة 1986 وعلى ضوء المعطيات الاجتماعية و الاقتصادية الجديدة، والارتفاع المتواصل في عدد الباحثين سواء من خريجي الجامعات الجزائرية أو العائدين إلى البلاد بعد تكوينهم في الخارج، تم إنشاء هيئة لدى رئاسة الجمهورية تحت اسم **المحافظة السامية للبحث** وجمعت هذه المحافظة بين مهام كل من محافظة الطاقات الجديدة ومحافظة البحث العلمي والتقني و بالرغم من كل نقائصها فإن المحافظة السامية للبحث أدت مهامها بصفة جيدة ، وبذلك تطور قطاع البحث العلمي وأصبح مكسبا لا نقاش فيه، فقد تبنت 460 مشروع بحث بلغ فيها معدل عدد الباحثين 2700باحث في الفترة وفي نفس الفترة بلغ عدد مشاريع البحث في العلوم الاجتماعية كالتالي سنة 1986بلغ 136مشروع ثم ارتفع ليصل إلى 157مشروع عام 1988و 145مشروع عام 1989.[4]

وخلال فترة الثمانينات عرف البحث العلمي في العلوم الاجتماعية العديد من المحطات نجح في البعض منها وأخفق في البعض الآخر، ويرى أن البحث في العلوم الاجتماعية كان من أهم ميزاته في فترة الثمانينات صفة "الاضطراب" وذلك لأسباب ثلاث رئيسية هي:

أولا :لأن الوضع في ميدان الهياكل، بعد عشرين سنة من الاستقلال يتسم ببعثرة هائلة للجهود، تبدو من خلال تعدد المنشآت ذات الأهداف المتشابهة التي تدخل في تنافس عقيم لا صلة له بالتحفيز العلمي الذي تريد الخطب

الخادعة أن تنسبه له، وتنجم عن تعدد العناصر الذي يؤدي إلى تشتت القرار إنتاجات تعكس منطقا فرديا للبحث أو منطق مجموعات ضيقة أكثر من أن تعكس مجهودا وطنيا منسقا ينبع من تصور استراتيجي يندرج في المنطق الجماعي للتنمية الوطنية.

ثانيا :على صعيد أوضاع أعوان البحث فإن التشتت الذي ما انفك يحدث بين مختلف الصيغ التي تتسم بعدم التلاؤم، قد ساهم بقسط وافر في نقص استعمال الثروة البشرية الوطنية المتاحة.

ثالثا :على صعيد العلاقة العملية للبحث بباقي المجتمع، كانت هناك حاجة ماسة إلى روابط قوية تجمع في إطار مجهود واحد يرمي إلى تطبيق منطق التنمية، كل من قطاع البحث والقطاعات الإنتاجية على الخصوص.

المرحلة السادسة: في سنة 1990 لم يعد بمقدور المحافظة السامية للبحث أن تستمر كملحقة و ذلك للأهمية التي اكتسبتها الجامعة والتعليم العالي و خاصة الدور الذي كان على الجامعة أن تقوم به في عالم متجدد، وبذلك حولت المحافظة السامية للبحث إلى وزارة منتدبة للبحث والتكنولوجيا والبيئة، ثم أسندت مهام هذه الوزارة سنة 1992إلى وزارة التعليم العالي في شكل كتابة دولة للبحث، حيث اتخذ قراران كان لهما أثر عميق على البحث العلمي حاليا:

- إنشاء مجلس وطني للبحث العلمي و التقني.
- إنشاء لجان بين قطاعات مهمتها ترقية وبرمجة و تقييم البحث العلمي [5] .

المرحلة السابعة: تبدأ هذه المرحلة بحل كتابة الدولة للبحث سنة **1993** وتكفل وزارة التعليم العالي مباشرة بالبحث العلمي ، لتصبح وزارة التعليم العالي و البحث العلمي وخلال هذه الفترة أي مابين 1990/1996كان عدد الرسائل ومشاريع البحث في ميدان العلوم الاجتماعية وصل إلى **1429** مشروع، وهذا الرقم يبدوا جيدا نوعا ما مقارنة مع السنوات السابقة ومع التحولات العالمية الكبرى خاصة في المجال المعلوماتي والمعرفي، اقتضت الضرورة الاهتمام أكثر بالبحث العلمي ، واستطاعت الجامعة الجزائرية أن تنشئ عشرات المراكز للبحث، كما تم تدعيم قطاع البحث العلمي بآليات للمتابعة والتقويم و التثمين لتفعيل دور الوكالات التالية :

–الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي.

–الوكالة الوطنية لتنمية البحث في ميدان الصحة.

–الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطوير.

المرحلة الثامنة: يمكن تتبعها من خلال وثيقتين اثنين هما:

الوثيقة الأولى: المتعلقة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (1997،200) حيث تكشف هذه الوثيقة عن تأثير الأوضاع المتردية على أوضاع الجامعة و البحث العلمي ، بدل أن يكون الهاجس هو البحث عن الدور الذي ينبغي أن تلعبه الجامعة في التخفيف من هذا التردي، فهي تقوم بإحصاء عدد المؤطرين و توضح حجم الضغط الطلابي تنتهي لرسم جملة أهداف من ضمنها ربط البحث بالتنمية ، مع التأكيد على ضرورة الانفتاح على الخارج ...و غيرها من المشاريع التي لازالت تراوح مكا نها ، ولدلك يمكن القول أن هذا البرنامج ليس سوى صرخة وزارية تحت الضغط الديموغرافي الطلابي لا غير.

الوثيقة الثانية: و المعنونة بإعادة تنظيم التعليم العالي اقتراحات للسيد (جمال فروخي) الذي وضع فيها عدد من السيناريوهات تحت تصرف وزارة التربية والتعليم كما يضع حلولا للبطالة، ومما يسجل من نقائص لهذا المشروع بقاؤه أسير الضغط الداخلي (الطلابي) والخارجي (بطالة أصحاب الشهادات) من دون أن يصاحب ذلك وضع اقتراحات مقنعة في مستوى هذه الضغوط ، وعند تعرضه لموضوع البحث الجامعي بقي التحليل حبيس أهدافه الحقيقية وهي التكوين و التعليم، ولذلك كانت الإشارة للبحث العلمي لينتقل للحديث عن الجامعة الافتراضية لحل مشاكل وليس لإثراء البحث والتعليم و توسيع المشاركة في التعليم العالي، وبالطبع لا يمكن الحديث عن النجاح في التكوين من خلال الجامعة الافتراضية ما دام التعليم الجامعي الواقعي لم ينجح بالقدر المطلوب[6].

2–المكتبة الجامعية و البحث العلمي في الجزائر:

تلعب المكتبات الجامعية دورا هاما في إنجاح البحث العلمي، فهي بمثابة السند الرئيسي و المورد الأساسي لانجاز أي بحث علمي ، والمكتبة عموما هي " عبارة عن مكان مخصص لحفظ الكتب والمطبوعات و الوثائق وعرضها بطريقة تيسر الاطلاع عليها ، وقد يكون ذلك المكان ضمن منزل أو مدرسة أو مؤسسة جامعية أو مركز من مراكز البحث العلمي" وبالنظر للدور الهام والفعال للمكتبة الجامعية أصبحت هذه الأخيرة ليست مجرد قسم من أقسام الكلية أو الجامعة ، بل إ نها جزء من كل قسم من حياة الباحث العلمية المكتبة الجامعية هي وسيلة بيداغوجية هامة، ومرفق أساسي من مرافق المعلومات والبحث العلمي .

وتستمد المكتبة الجامعية أهميتها من أهمية البحث العلمي باعتبار أ نها العمود الفقري في تزويد الباحث بالمعلومات المختلفة التي تفيده في انجاز بحثه، فمن غير المعقول أن يشرع الباحث في بحثه ما لم تكن له خلفية سابقة أو قراءات حول الموضوع المقترح " ذلك أن العلم كإنتاج اجتماعي يخضع لقانون التراكم ، ذلك أن العلم يولد العلم و أن النتائج التي تتقدم بها مختلف الأبحاث تكون بمثابة حجرة تضاف إلى بناء يشيد شيئا فشيئا".

والمكتبة الجامعية هي الوحيدة القادرة على أن تضمن له وجود مثل هذه المعلومات، حيث لا يمكن لأي بحث علمي أن يقوم على أساس صحيح ما لم يستند إلى خبرات سابقة و تجارب ومعلومات مدونة و محفوظة داخل هذه المكتبات الجامعية ، ضف إلى هذا فالباحث وأثناء قيامه بمشروع بحثه يقوم مرة تلوى الأخرى بالعودة إلى المكتبة للتأكد من صحة معلوماته، ودقة النتائج المتوصل إليها ، إذن فلا وجود لأي بحث علمي لم يكن للمكتبة الدور والفضل الكبير في انجازه من خلال ما توفره من معلومات ومراجع، كتب، مجلات، معاجم، دوريات. هذا وتقوم المكتبة الجامعية بدور فعال في عمليتي التعليم والتعلم الجامعي، وذلك من خلال :الكتاب الجامعي يؤلفه الأستاذ وفق أهداف كل مقرر جامعي، واستنادا إلى معايير محددة تتعلق بضبط لغته ومنهجيته وحسن إخراجه[7].

- الكتاب الجامعي هو عملية إنتاج المعرفة وتجديدها فهو نتاج إبداعات الأساتذة في التخصصات المختلفة
- يختلف الكتاب الجامعي عن الكتب المقررة قبل الجامعي من حيث محتواه العلمي، لان المرحلة الجامعية هي المرحلة التي تقدم في أرقى مستوياتها.
- يعد الكتاب الجامعي مجالا مواتيا لممارسة الأستاذ حريته الأكاديمية وذلك من خلال إبداء وجهة نظره في نقد المعرفة ورؤيته نحو تجديدها.

هذا وتعد المكتبات الجامعية من أهم الأنظمة المعلوماتية فهي أكثر قدرة على تنظيم واستغلال الثروة المعلوماتية، حيث بالإمكان اليوم إضافة قيمة جديدة للمعلومة من خلال إمكانية نقل وتبادل وبسهولة كميات كبيرة من المعلومات وذلك بعد تحويلها من أشكال المصادر الوثائقية إلى أوعية حديثة ، مما يتيح للباحثين والدارسين و كل المهتمين الاتصال عن بعد هذه المكتبات عبر الشبكة العالمية للمعلومات " الانترنيت"، وبذلك أصبحت المكتبة الجامعية متاحة للجميع وفي كل وقت و في أي مكان من العالم من خلال وسائل متطورة للاتصال .

وعلى اعتبار الدور الريادي للمكتبة الجامعية فهي تحتل موقعا هاما و متميزا ضمن أي مؤسسة للتعليم العالي والبحث العالي ، الأمر الذي دفع بجميع المسؤولين في الجزائر إلى العناية أكثر بها وتدشين اكبر قدر من المكتبات

الجامعية، وترتبط المكتبة الجامعية في الجزائر بمؤسسات التكوين العالي مهما كان مستواها ومهما كانت أهميتها سواء كانت جامعة أو مركز جامعي أو معهد وطني للتعليم العالي أو مدرسة عليا للأساتذة، علماً أن المكتبة الجزائرية عرفت تطوراً معتبراً وسريعاً كغيرها من مؤسسات التكوين العالي، وذلك اعتباراً من بداية عقد السبعينات، حيث انطلق أول إصلاح للتعليم العالي في سنة 1976م، والذي عرفت فيه الجزائر اهتماماً متزايداً بقطاع التعليم العالي ، تأسست العديد من الجامعات والمدارس العليا وبالموازاة مع ذلك انطلقت مشروعات خاصة ببناء بعض المكتبات الجامعية ، مع العلم أن المكتبات الجامعية في الجزائر حديثة العهد نسبيا حيث ترجع أول مكتبة جامعية في الجزائر مع إنشاء جامعة الجزائر والتي كما سبق الذكر كان تأسيسها من أجل خدمة المصالح الفرنسية[8].

هذا وقد عمدت الجزائر إلى " الاهتمام بالتكوين في مجال علم المكتبات بالجزائر مباشرة بعد الاستقلال حيث أوجدت وزارة الإرشاد القومي سنة 1964 دراسة مدتها 08 أشهر للحائزين على شهادة الباكالوريا أو ما يعادلها، ويمنح من يجتاز الامتحان المقرر **دبلوم تقني للمكتبات و الأرشيف** وفق المرسوم 135-64 المؤرخ في 24أفريل 1964الممضى من طرف أول رئيس للجزائر المستقلة (أحمد بن بلة) وعليه نستطيع القول أن الجزائر قد وعت مباشرة بعد الاستقلال وأثناء فترة البناء والتشييد التي عرفتها البلاد تطبيق المفهوم الحديث للمكتبات، وأصبح التدريس رسميا في الجزائر ابتداء من سنة 1975 بجامعة الجزائر، وذلك بموجب المرسوم 90-75 المؤرخ في 24 جويلية 1975 المتضمن تنظيم الدراسات للحصول على شهادة الليسانس في اقتصاد المكتبات وبالرغم من المجهودات المبذولة والاهتمام الذي حظيت به المكتبات الجامعية في الجزائر إلا أ نها ما تزال تعاني العديد من المشاكل والأزمات والتي أثرت سلبا على مختلف نواحي البحث العلمي حيث أنه منذ منتصف الثمانينات رفع الدعم على الكتاب الأمر الذي أدى إلى قلة المراجع في الجامعات أما إن وجدت فهي فقيرة في محتواها، هذا ناهيك عن الروتين المتبع في الحصول عليها وقد لخص أهم مشاكل المكتبة الجامعية الجزائرية في مجموعة من النقاط هي:

- نقص الوسائل التقنية الشاملة المعتمدة عمليا في كل مرحلة من مراحل دورة المعلومات، انطلاقا من إنتاج المعلومات ومرورا بحفظها و ووصولا إلى استرجاعها .
- عدم تمكن خدمات المكتبة الكلاسيكية من تلبية احتياجات الباحثين من معلومات علمية وتقنية هم في أمس الحاجة إليها.

- نقص الترجمات لكثير من الأوعية المرجعية و المستعملة بكثرة، فكم هو كبير عدد الكتب المرجعية المنتقاة غير المستعملة ؟ سوى أنها بلغات يجهلها الباحث .
- عدم وجود الكثير من المنشورات العلمية نظرا لضعف سياسة الاختيار والاقتناء من ناحية وضعف المبالغ المعتمدة لإنجاح هذه العملية – الاختيار والانتقاء من ناحية أخرى .
- ضعف خدمات المعلومات كالمستخلصات والأعمال البيبليوغرافية التي تساهم في خدمة البحث، فبمثل هذه الخدمات التقنية يتم البحث بأقل جهد وأسرع وقت.
- ضعف الإعداد والتدريب على إنجاح البحث العلمي، وذلك بإعداد باحثين مؤهلين في مجال المعلومات: تبادلها و تنظيم تدفقها وفق أحدث الأسس العلمية بغية الاستعمال العلمي والعقلاني لمختلف مصادر المعلومات[9] .

3–الإنتاج المعرفي في الجامعة الجزائرية:

لقد أصبحت الميزة الأساسية للمجتمعات الحديثة هي التدفق الكبير للتكنولوجيات المتطورة والنمو الرهيب في معدلات المعرفة وهو ما يوصف عادة بالانفجار المعرفي ، لذلك كان البحث العلمي أكثر من أي وقت مضى ضرورة أساسية من ضرورات الحياة باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق التقدم والنمو المعرفي في أي مجتمع، ولعل الجامعات تحتضن الجزء الأكبر من هذا الإنتاج المعرفي ، ونقصد بالإنتاج "خلق المنفعة من حيث لم يكن لها وجود من قبل وإضافة منفعة إلى شيء يحتوي قدرا معينا منها، ويعرف أيضا بأنه خلق و إبداع وإكثار من الشيء، النوع، درجته وصنوفه، ويحمل قطعا صفات نوعية وأخرى كمية في الوقت ذاته وبذلك يكون الإنتاج المعرفي في الجامعة هو عملية خلق وإبداع وإضافة وإكثار من المعرفة، بغية نشرها واستهلاكها، لذلك كان على الجامعة وجوب تكييف جميع الموارد المادية والبشرية (باحثين، طلاب دراسات عليا، مخابر، مراكز بحث...) لتحقيق اكبر قدر ممكن من الإنتاج المعرفي الذي يجب أن يسوق إلى جمهور المستهلكين والمتمثل في المجتمع وقطاعاته المختلفة، وهذا يكون الإنتاج المعرفي للجامعة أساسا لمواجهة مختلف قضايا المجتمع من تشخيص المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية والتربوية...، و إيجاد الحلول لها وتطوير مختلف هذه القطاعات[10].

وتعتبر المجلات العلمية وبراءات الاختراع و العلامات التجارية معيارا هاما على الإنتاج المعرفي، و انطلاقا من هذا نلاحظ مدى الضعف الكبير الذي يميز الدول العربية عموما بما فيها الجزائر حيث نلحظ أ نها تحتل آخر المراتب دوما في هذا المجال، فحسب بعض الإحصائيات سجلت 17دولة عربية حوالي 14علامة اختراع فقط في حين أن

الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تحتلان نسبة 75%من إجمالي براءات الاختراع ولا يتعلق الأمر بالكم فحسب بل أيضا بمدى التهميش هذا الإنتاج المعرفي في البلاد العربية عامة، وعدم ارتباطه بالإستراتيجية المجتمعية والاقتصادية الشاملة للبلاد .

كما وتعتبر المنشورات العلمية أحد المؤشرات البارزة على مكانة الجامعة ومراكز البحوث، وتشير العديد من المراجع أن 5% مما ينشر في الدوريات العلمية المحكمة والمصنفة عالميا ينسب إلى الدول النامية في حين تستحوذ الدول المتقدمة على نسبة مقدرة ب 95% و لإعطاء فكرة على هذا الضعف الكبير في إنتاج المنشورات العلمية العربية فإننا نقارنه ببعض الدول المتقدمة.

و إذا ما حاولنا إسقاط مسالة الدوريات و ا لمجالات المتخصصة في الجامعة الجزائرية على ميدان العلوم الاجتماعية يتضح لنا الضعف الكبير في هذا ا لمجال ذلك لأن الواقع يؤكد" أنه يوجد في مجال العلوم الاجتماعية عموما سوى أربع مجلات معروفة، ولكنها معرضة للاضطراب في صدورها، هي ا لمجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ومجلة مشهد **Panorama** للعلوم الاجتماعية ، ومجلة **Lybica** التي يصدرها مركز الدراسات التاريخية والاثنرولوجية ، ومجلة دفاتر مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية **CREAD** و في بداية الثمانينات كانت هناك محاولة من طرف معاهد علم الاجتماع في عدة جامعات لإصدار مجلات متخصصة مثل مجلة سيرتا للعلوم الاجتماعية بجامعة قسنطينة ، دفاتر للعلوم الاجتماعية وأطروحات في جامعة عنابه ، منشورات مركز البحث والوثائق في العلوم الإنسانية من جامعة وهران، حوليات علم الاجتماع من جامعة الجزائر.إن هذه المجلات ساهمت ولو بالشيء القليل في التخفيف من حدة النقص الذي تعاني منه العلوم الاجتماعية في الجزائر حيث ساهمت في توفير المادة العلمية سواء للباحثين أو للطلاب في مختلف المستويات، غير أن هذه ا لمجلات تعاني من بعض المشاكل كعدم الانتظام في الصدور أو مشكلة التوزيع[11].

وعلى العموم حدد مجموعة من الملاحظات البنيوية على الإنتاج المعرفي في الجامعة الجزائرية وطرح أهم المشاكل التي يعانيها فيما يلي :

– إن هذا الإنتاج (و بصفة أساسية المطبوع منه) والخاص هيئة التدريس ضئيل بالمقارنة مع حجم هيئة التدريس من جهة والتطور الحاصل في مختلف التخصصات من جهة أخرى، ويمكن بالطبع إيجاد تفسيرات لذلك منها تقلص زمن البحث لدى الباحث لظروف بيداغوجية واجتماعية وصعوبة النشر...الخ .

–إن هذا الإنتاج لم يتجه أساسا إلى توفير الكتاب المدرسي الجامعي الذي هو أساس محتويات البرامج المدروسة، بقدر ما اتجه إلى تجسيد انشغالات الكتاب الباحثين في مجال من ا لمجالات، ويبدو أن هناك ما يبرر هذا التوجه من طرف هيئة الأساتذة الباحثين ذلك أن الأستاذ يميل إلى البحث عن إشكالات مستحدثة أكثر من توجهه نحو توثيق معارف شبه ثابتة في تخصص ما، وهذا المنطلق يؤدي بها إلى الاعتقاد بان عملية توفير الكتاب المدرسي الجامعي يتعين أن توكل إلى مؤسسة جامعية تقوم بتفريغ عدد من الأساتذة الباحثين لانجاز هذه المهمة البيداغوجية القاعدية وضمان نشرها وتوزيعها .

–إن واقع الإنتاج المعرفي الجامعي يبين أنه ليس كل ما ينتج يجد سبيله إلى النشر، والعوامل التي تفسر ذلك عديدة منها الثقل الإداري في دواوين النشر العمومية، زيادة تكاليف النشر...الخ ويبدو أن العامل الذي سيكون له الأثر في مستقبل الإنتاج المعرفي الجامعي هو قدرة الأساتذة الباحثين على التجاوب مع التكنولوجيا الحديثة في النشر، ومنها بصفة أساسية القدرة على تصفيف هذا الإنتاج وتأليفه على الإعلام الآلي قبل تقديمه للسحب ذلك أن العائق الأساسي في التأخير المسجل في عملية النشر عادة تعود إلى هذه النقطة بالذات .

–إن هذا الإنتاج سواء ما تعلق بهيئة التدريس أو طلبة الدراسات العليا لا يصل في معظم الأحيان إلى الجهات المسؤولة ، وينطبق هذا بصفة خاصة على الدراسات التطبيقية إذ ما هي المردودية المعرفية و العلمية في انجاز دراسة أو رسالة على قطاع معين ثم لا تصل هذه المعرفة إلى هذا القطاع وتبقى في رفوف المكتبات[12] .

4–البحث العلمي و الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية:

تعتبر مرحلة الدراسات العليا من أهم المراحل التعليمية في الجامعة ، حيث تسمح للطلاب (ممن تتوفر فيهم شروط الالتحاق بها) إنتاج المزيد من المعرفة والعمل على مواصلة البحث العلمي من خلال الرسائل التي يعدو نها، ومحاولة استيعاب اكبر قدر ممكن من التقدم العلمي ، وبذلك فان الدراسات العليا تلعب دورا فعالا في تقدم البحث العلمي وفي إعداد القوى البشرية المتخصصة وكذا العمل على تلبية حاجات ا لمجتمع ومتطلبات الخطط التنموية ، الأمر الذي يحافظ على ربط الجامعة بالمحيط الخارجي لها، وقد ورثت الجزائر في مرحلة الستينات فيما يتعلق بقواعد الدراسات العليا عن النظام الفرنسي ثم والذي يقوم أساسا على شهادة الدراسات المعمقة DEA اللدكتوراه الدرجة الثالثة ، ودكتوراه الدولة، وفي عام 1987صدر المرسوم 87/70المؤرخ في 1/03/1987 7والذي

نص أن الدراسات العليا تهدف إلى تكوين إطارات عالية التأهيل للتعليم العالي والبحث العلمي وقطاعات النشاط الوطني الأخرى، ويجب أن تتجاوب مع أهداف التنمية والتخطيط ، وتنقسم الدراسات العليا إلى :

الدراسات العليا الأولى: تتوج هذه الدراسات بالماجستير و تستهدف تعميق المعارف في مادة رئيسية والتدريب على تقنيات البحث و التحكم في مناهج التحليل والاستدلال ، ويتم الالتحاق بهذا النوع من الدراسات العليا بناء على مسابقة للحائزين على شهادة التعليم العالي ، أو شهادة معترف بمعادلتها ، وتدوم مدة التكوين للحصول على شهادة الماجستير سنتين .

الدراسات العليا الثانية : تستهدف هذه الدراسات إثبات قدرة المتر شح على انجاز عمل بحث أصيل من مستوى عالي، و المساهمة الفعالة في التنمية الثقافية و العلمية والتكنولوجية ، وهذا النوع من الدراسات والتكوين مخصص للحائزين على شهادة الماجستير أو شهادة تعادلها معترف بها، وتدوم مدة تحضير أطروحة دكتوراه الدولة أربع تسجيلات (الجريدة الرسمية)، 1987 وقد عمل هذا التنظيم على رفع مستوى نشاط ما بعد التدرج خلال السنوات الأولى التي تلت صدور هذا المرسوم ، بالرغم من الكم المحتشم للرسائل التي تم مناقشتها خاصة على مستوى شهادة الدكتوراه وتوضح الإحصائيات عدد الملتحقين بالدراسات العليا خلال السنوات الأولى من صدور هذا المرسوم في الطور الأول الماجستير وعدد الملتحقين بالدراسات العليا خلال السنوات الأولى من صدور هذا المرسوم في الطور الثاني – الدكتوراه– توضح لنا الإحصائيات أن عدد الطلبة المسجلين سوا ء في الطور الأول أوالثاني من مرحلة الدراسات العليا وفي جميع التخصصات يزداد عاما بعد عام ، يقابله نوع من الضعف في عدد الرسائل المناقشة فعلا كما تقول الإحصائيات بأنه خلال خمس سنوات كاملة لم يتم مناقشة سوى 1901 رسالة تخرج في الطور الأول، وحققت العلوم الاجتماعية أدنى نسبة مناقشة ب 27.17 % من إجمالي الرسائل المناقشة، أما الطور الثاني يتضح أنه وخلال خمس سنوات كاملة أيضا لم يتم مناقشة سوى 199 رسالة تخرج، وحققت علوم الطبيعة والمادة أدنى نسبة مناقشة ب 07.14 % تليها العلوم الاجتماعية بزيادة طفيفة جدا قدرت ب % 21.60 هذا يعني أنه خلال الفترة الممتدة ما بين 90/91 لم يتم مناقشة سوى 2100 رسالة تخرج في الطورين الأول والثاني بنسبة 47.9% فقط للطور الثاني، وهذه النسب ضئيلة جدا على المستوى الذي يدل على الانطلاقة الفعلية للدراسات العليا ،أما فيما يخص ميدان العلوم الاجتماعية فقد تم خلال خمس سنوات كاملة مناقشة 458رسالة تخرج في الطور الأول و 43 رسالة تخرج في الطور الثاني أي بما يقدر ب 501 رسالة تخرج و بنسبة 85.23 % من إجمالي رسائل التخرج وهي نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالعلوم الأخرى ، وتشير العديد

من الإحصائيات والدراسات أن عدد المسجلين في الدراسات العليا في ميدان العلوم الاجتماعية في تزايد مستمر غير أن الواقع يؤكد أنه في المقابل هناك نوع من الركود فيما يخص عدد الرسائل المناقشة ، فهم لا يناقشون رسائلهم إلا بعد سنوات عديدة، الأمر الذي يعود إلى نقص المعلومات والإحصائيات الكافية والتي تحتاجها هذه العلوم بكثرة بالإضافة إلى عوامل أخرى وعرفت الدراسات العليا في ميدان العلوم الاجتماعية ارتفاعا متزايدا في عدد المسجلين بها خاصة في السنوات الأخيرة و بالرغم من هذا التوسع في الدراسات العليا في ميدان العلوم الاجتماعية إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تعترضها و تجعلها بعيدة كل البعد عن الخطط التنموية في الجزائر وتبقى مجرد بحوث أكاديمية غير مرتبطة بالمسائل التنموية ، ولعل أهم هذه المشاكل التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المرجوة هي[13]:

التأطير: يوجد هناك ضغط كبير فيما يخص الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه حيث نجد العديد من الأساتذة المشرفين قد أسند إليهم أكثر من 20 طالبا وبالتالي يتحول هذا الإشراف إلى إجراء شكلي بسبب هذا الخلل في التوازن، حيث أنه حسب المعايير وما تنص عليه النصوص التشريعية أن عدد الطلبة بالنسبة إلى كل أستاذ من المفروض أن يكون في حدود 5-8 طلاب.

- ❖ الحوافز: أصبح الفرد يهتم أكثر بالوسائل التي تضمن له تحقيق الحاجيات المادية من الاعتبارات الاجتماعية المرتبطة بالتعليم و التكوين عموما والذي يمكن أن يتطلع إليه الفرد، وبالتالي فان التضحيات المقابلة لمواصلة الدراسة تفقد المعنى عند الأفراد المعنيين .
- ❖ الأستاذ المشرف نفسه ليس لديه الدافعية الكبيرة التي تجعله يبذل ا لمجهود اللازم والإضافي لمساعدة الطلبة في التقدم والإسراع بانجاز بحوثهم المسجلة، وذلك لان عمل الإشراف ومناقشة الرسائل لا يقابله التشجيع المادي والمعنوي المناسبان.
- ❖ عدم وجود مخابر بحث في أغلبية المعاهد .
- ❖ قلة المصادر الحديثة و المجلات العلمية .
- ❖ غياب التشجيعات المعنوية للطلبة المسجلين مثل منح علمية قصيرة المدى .
- ❖ غياب الندوات واللقاءات العلمية حول مواضيع البحث المختلفة من أجل النقد و الإثراء.
- ❖ عدم دمج بعض الرسائل من نوع " البحث / التنمية " ضمن إستراتيجية بحث جامعي وطني يسعى إلى حل المشاكل[14].

5-معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية:

بذلت الجزائر كما سبق الذكر مجهودات معتبرة من أجل هيكلة وتطوير البحث الاجتماعي في الجامعة ، غير أن الواقع يبين العجز الكبير الذي يعانيه هذا الأخير، ويرجع ذلك لوجود عدد من المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منه .

المعوقات الخارجية:

أ) **مالية و مادية:**

- مسألة ضعف التمويل : إن الإنفاق على البحث العلمي لا يعتبر هدرا وإنما هو استثمار إذا أحسن التصرف فيه "وهناك اتفاق دولي حول نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير وقيمته 1 % من الناتج المحلي الإجمالي ، باعتبار أن هذا المستوى من الإنفاق هو الذي يمكن أن يحقق أثرا ذا شأن في قطاعات المجتمع المختلفة وما دون هذا المستوى فيمكن اعتباره إنفاقا غير منتج وإذا أمعنا النظر في نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الجزائر في ضوء المعيار العالمي ، نلاحظ أن نسبة الإنفاق على البحث الاجتماعي متدنية جدا، "وقد قدر الإنفاق على البحث العلمي والتعليم العالي سنة 2000 ب20 % من مجموع الدخل القومي، وهي نسبة ضعيفة مقارنة باليمن التي خصصت نسبة من دخلها القومي للتعليم العالي والبحث العلمي، فمثلا سجلت الجزائر 22 % كانجاز خلال المخطط (2000-2005) في الوقت الذي كانت تنوي الوصول إلى 01% عام 2000، توضح الإحصائيات الضعف الكبير في الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي حيث أن نسبة الإنفاق في تناقص مستمر مقارنة مع الزيادة الملموسة في موارد الميزانية العامة، وبذلك يظل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في وضعه المتردي .
- ضعف إدارة التمويل وسوء تسيير الميزانية المالية المخصصة للبحث العلمي ، وضعف قدرة الامتصاص للأموال المتاحة لأن مؤسسات البحث العلمي في الجزائر تشكوا من اختلالات مزمنة في مجال إدارة التمويل والثغرات القانونية، و الأسس ذات الطابع البرغماتي في نسيج شبكة العلاقات والارتباطات فيما بين المؤسسات البحثية و الاجتماعية وحتى بين الأفراد الباحثين أنفسهم.
- غياب الدعم المالي من القطاعات الاقتصادية ومؤسسات المجتمع بصفة عامة، حيث نلحظ أن الإنفاق على البحث العلمي يتم من ميزانية الدولة فقط وبنسبة 100 %، الأمر الذي ينجم عنه انعدام الصلة بين مواضيع البحث الاجتماعية والواقع المحلي، أي غياب صفة — بحث، تنمية- مشاكل

مادية وتجهيزية فبشكل عام يمكن القول أن البحث الاجتماعي في الجامعة يعاني من فقر في القاعدة المادية والتجهيزية المطلوبة وهي بوضعها الحالي تعيق مسيرته،بالرغم من أن البحث الاجتماعي لا يتطلب الكثير من التجهيزات مقارنة بالعلوم التطبيقية، ونذكر على سبيل المثال:

– قلة مخابر البحث الاجتماعي، ففي جامعة مسيلة على سبيل المثال غياب تام لمخابر البحث في العلوم الاجتماعية أما في جامعة سطيف وهي إن صح القول عريقة نوعا ما نجد مخبرين فقط وضعف التنسيق فيما بين هذه المخابر والمراكز البحثية الموجودة.

–عدم وجود إمكانات لتمويل و جهيز المختبرات .

– نقص التجهيزات والمستلزمات في مخابر البحث مثل(هاتف، فاكس، ةطابع ، مكتبة، إعلام ألي، انترنيت...) بالإضافة إلى نقص الفنيين والمتخصصين لصيانتها .

ب)الإدارية:

- ❖ الافتقار إلى جهاز إداري مدرب على خدمة الباحث الاجتماعي، وعدم إعطاء كل ذي حق حقه سواء في مسألة الترقية أو في منح الشهادات الشرفية، واتصافها الدائم بالبيروقراطية والقيود الإدارية التي تحد من تحفيز الباحث و تحد من انجاز البحث العلمي.
- ❖ تعقد الهيكل التنظيمي للجامعة، وتداخل الأدوار التنظيمية يعرقل كثيرا سيران المعلومات والاتصالات بين القمة والقاعدة أو بين المصالح والدوائر والمعاهد الجامعية أو بينهما وبين الوزارة الوصية، الشيء الذي يحجب كثيرا من المشاكل الحقيقية عن المسؤولين في قمة الهرم التنظيمي، مما يؤدي إلى التذمر وتدهور العلاقات الذي يعود بدوره بنتائج سلبية على مردودية الجامعة.

ج) **السياسية** : وأساسه سيطرة البعد السياسي على توجيه البحث الاجتماعي، الأمر الذي ينجم عنه غياب الحرية الأكاديمية للباحث الاجتماعي، ويبرز ذلك من خلال:

- ❖ عزلة البحث الاجتماعي عن السياسات التنموية الوطنية، فجميع نتائج البحوث لا تؤخذ بعين الاعتبار عند صنع القرارات.
- ❖ انخفاض مستوى تقدير البحث الاجتماعي في السياسة الجزائرية، و التهميش العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام، و هذا نتيجة لمنح قدر أكبر من الاهتمام للعلوم الطبيعية مقارنة بالعلوم الاجتماعية.

❖ غياب حرية المؤسسات العلمية والأكاديمية واستقلالها المالي والإداري، ونتيجة لارتباط مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بقطاعات الدولة، أدى الأمر إلى من جهة " انعدام حرية البحث وحرية التعبير و ممارسة الرقابة بأشكال متعددة في مستويات مختلفة، إذ كثيرا ما رفضت مشاريع بحث وأعمال ذات مستوى علمي لا لشيء سوى لأ نها تعتمد مقاربات نقدية وتثير قضايا تدخل ضمن المسكوت عنه والمكبوت، سواء من طرف الجماعات المختلفة في المجتمع المدني أو السلطة السياسية.

❖ ومن جهة أخرى تسييس مراكز الأبحاث على كل المستويات، وهذا ما أدى إلى تقليص هامش الحرية التي يمكن لمراكز الأبحاث أن تمارسه في التخطيط أو العمل على البحث العلمي وعلى نشره، كما أدى إلى عدم تثمير جدي وفعال للمساعدات التي يمكن لمنظمات دولية كاليونسكو أن تقدمها.

❖ ونتيجة لما سبق تنامت ظاهرة الرقابة الذاتية لدى العديد من الباحثين الاجتماعيين، من خلال إخفاء لعدد من الحقائق المتوصل إليها.

د) مسألة المناخ العلمي: ونقصد به مجموع الظروف أو الحالة العامة في الجامعة الجزائرية، أو بعبارة أخرى هي علاقة الجدل القائمة أساسا بين الباحث كطرف أول وبين المحيط الأكاديمي كطرف ثاني وقد اختصرت في هذا البحث في نقطتين أساسيتين هما – المعلوماتية و المكتبية – والتي من شا نها أن تساهم في الرفع من قيمة البحث الاجتماعي، ونلاحظ أن الجامعة الجزائرية تعاني هبوطا حادا في مناخ البحث العلمي، ويمكن أن نلحظ ذلك في عدد من المستويات:

- **المستوى الأول** : مشكلة التكوين و برامجه وأساليب تدريسه، حيث نجد انه لحد الآن لا زالت المناهج تحوي على مقررات دراسية تقليدية مع ضعف الارتباط بمتطلبات التنمية، وهي في أساسها مناهج غربية فهي غريبة عن ا لمجتمع المحلي وبعيدة كل البعد عن حاجاته وخصائصه وبذلك فبرامج التكوين في الجامعة الجزائرية تتصف بالتصلب والجمود والعقم ، الأمر الذي نجم عنه ضعف كبير في تكوين خريجيها، ويبقى المشكل نفسه في حالة الدراسات العليا، بالإضافة إلى مشكلة عويصة أخرى وهي النظرة المتحيزة للأقسام العلمية مقارنة بالأقسام الأدبية التي ينظر إليها دوما بالدونية، بدءا بانتقاء ذوي المعدلات العالية في الأقسام العلمية وتوجيه البقية إلى الأقسام الأدبية، وصولا إلى التمييز بين خريجي القسمين في العمل.

- **المستوى الثاني** : مشكلة غياب التعاون والترابط العلمي بين جامعات الوطن المختلفة، وبينها وبين الجامعات العالمية هذا ناهيك عن غياب التعاون بينها وبين قطاعات المجتمع المختلفة، الشيء نفسه يقال عن مخابر ومراكز البحث الاجتماعي المختلفة .
- **المستوى الثالث**: مشكلات المكتبة الجامعية وقصورها عن مجارات التحديث .
- **المستوى الرابع**: المعلوماتية والخدمات الإحصائية التي يحتاجها الباحث الاجتماعي، والتي تتميز بصعوبة التنقل ونقصها وضعفها وعدم دقة ومصداقية الكثير منها، بالإضافة إلى قلة المؤتمرات الفكرية والندوات العلمية التي من شأنها أن تساهم تبادل المعلومات وبالتالي تقدم البحث الاجتماعي[15].

المعوقات الذاتية:

- معوقات متعلقة أساسا بتكوينه ويشمل كل التدريبات الفكرية والفنية من أجل اكتساب خبرة للعمل، كالمعرفة الواسعة في موضوع البحث وإتقان المهارات اللازمة والمتقدمة للبحث العلمي مع التمكن من مهارات تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى الموضوعية و الحياد في تصميم النتائج وعرضها، وهذا ما قد لا يتوفر عند بعض الباحثين الاجتماعيين.
- الضغوط النفسية لبعض الباحثين الاجتماعيين بسبب الضغوط الاقتصادية والأعباء الإدارية والتدريسية المتزايدة، مما يوسع الفجوة بينهم وبين البحث الاجتماعي[16].

الخاتمة:

لا تقاس درجة تقدم الأمم بدرجة تطورها الاقتصادي والسياسي فحسب، بل وكذا بدرجة تطورها المعرفي وانتشار التعليم فيها وأساسا بنوعية وكمية ملاكها العلمي القادر على البحث العلمي والذي نعني به "البحث التطبيقي والاجتماعي"، ذلك أن البحث العلمي عاملا هاما من عوامل الخلق والإبداع، وأحد العناصر المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة في أي مجتمع، لارتباطه المباشر مع المشكلات الحياتية، ومحاولة إيجاد الحلول لها، وبذلك فانه من المفترض أن يحتل البحث العلمي قمة الأولويات للجامعات بصفة عامة وللأستاذ الجامعي بصفة خاصة، وبالرغم من الأهمية الكبرى للبحث العلمي إلا أن الجامعة الجزائرية نجدها لا توليه إلا اهتماما ثانويا وينصب معظم تركيزها على وظيفة التدريس، الأمر الذي نجم عنه ضعفه وعجزه كما وكيفا،و انطلاقا مما سبق يمكن القول أن سلبية البحث الاجتماعي وعجزه في الجامعة الجزائرية، كان نتيجة فشل منظومتنا الجامعية من استفاء جميع شروطه

ومستلزماته (موارد بشرية،مالية ومادية، فنية، تنظيمية،سياسية،...) الأمر الذي سيزيد من توسع الفجوة المعرفية ودائرة التبعية بيننا وبين باقي الدول، وبغية إزالة هذه الفروق وجب دمج البحث الاجتماعي في نطاق إستراتيجية اجتماعية واقتصادية شاملة،و وضع الخطط والسياسات لإعادة النظر في طريقة تعاملنا مع العلم و المعرفة وضرورة الاستثمار في هذا ا لمجال، لان محصلة هذا الاستثمار هو أساس التنمية على حد تعبير شكسبير " إذا أردت أن تنطلق فاستثمر فلا شيء يأتي من لا شيء".

قائمة المراجع و الهوامش:

1 - إسماعيل بوخاوة و فوزي عبد الرازق (2004)، آفاق التعليم العالي في ظل الألفية الثالثة حالة الجامعة الجزائرية، إشكالية التكوين و التعليم في إفريقيا و العالم العربي، سلسلة إصدارات مخبر إدارة و تنمية الموارد البشرية، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 01، ص 44.

2 - العياشي عنصر (2003)، نحو علم اجتماعي نقدي –دراسات نظرية و تطبيقية – الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،ص 32.

3 - بدر سعيد الاغبري (2004)، واقع البحث العلمي في الجمهورية اليمنية –دراسة نظرية –بيروت، مجلة المستقبل العربي، عدد26، ص 66.

4 - بوحنية قوي (2005)، التعليم الجامعي في ظل ثورة المعلومات ،رؤية نقدية استشارية "مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، جامعة بسكرة، العدد8، ص76.

5 - رياض الزغل(1985) ، التعليم الجامعي و التنمية العلمية، مجلة دراسات عربية، لبنان ، دار الطليعة،العدد 12، ص56.

6 - سفير ناجي(1984) ، محاولات في التحليل الاجتماعي، الجزء الأول " التنمية و الثقافة"، ترجمة ، عن، بناصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعيةً، ص134.

7 - عبد الله ساقور (2002) فعالية النظام الجامعي الجزائري في انتاج المعرفة و استعمالها – قسم علم الاجتماع نموذج– مجلة العلوم الإنسانية ، الجزائر ،جامعة قسنطينة ، العدد 1 ،ص 88.

8 - عزي عبد الرحمان (1993)، البحث العلمي الاجتماعي بعض الموازنات و الأولويات حوليات جامعة الجزائر ، الجزائر عدد7، ص98،

9 - عيشور نادية (2006)، (تحديات البحث السوسيولوجي في العالم العربي، الجزائر نموذجا، ورقة عمل مقدمة للمشاركة في أشغال الملتقى الوطني الأول حول علم الاجتماع في الجزائر الواقع و الآفاق، أيام 6- 7ماي، جامعة جيجل، ص 09.

10 كمال بطوش (1998) ، المكتبة الجامعية و البحث العلمي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، جامعة قسنطينة، عدد9، ص45.

11 محمد العربي ولد خليفة (1989)، المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص63.

12 محمد بشير(1994) ، مدخل لدراسة علم الاجتماع في الجزائر ما بين 1972-1982، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 77.

13 محمد زيان عمر (1983) ، البحث العلمي – مناهجه و تقنياته- الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،ط4، ص 19.

14 محمد علي حوات (2001) ،العرب و العولمة- شجون الحاضر و غموض المستقبل- مصر، مكتبة مدبولي للطباعة و النشر، ط1، ص33.

15 محمود بو سنة(2000)، تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي ومدى مساهمته في عملية التنمية – عرض تجربة الجزائر- مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، جامعة قسنطينة، العدد1، ص53.

16 مقدم عبد الحفيظ (1993)، تصورات حول إصلاح المنظومة الجامعية، حوليات جامعة الجزائر، عدد 7، ص 97.